

الدولة القائمة والدولة العميقة وإشكالية التوافق والتضارب في المصالح

The existing state and the deep state: Compatibility and Inconsistencies of interests

الدكتور: عبد المجيد رمضان¹

¹ قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)

ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/05

تاريخ القبول: 2020/04/11

تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: تقوم هذه الورقة بمحاولة ضبط مفهوم مصطلح الدولة العميقة وتحديده، ومناقشة العناصر التي تعد أساسية في صلب مفهوم الدولة العميقة. وتهدف إلى تجلي الفرق بين الدولة القائمة أو الظاهرة والدولة العميقة، من خلال إبراز سمات وأشكال الدولتين. وقد حاولت ضبط العلاقة بين الدولة العميقة والدولة القائمة في بعض البلدان، وتبين أن مفهوم الدولة العميقة محدود وخصوصي لكل دولة ويختلف حسب نظامها السياسي وظروفها التاريخية والسياسية. ولذلك، تخلص الورقة إلى أن مصالح الدولة العميقة تختلف من بلد إلى آخر حسب نظام الحكم، وقد تتوافق مع توجهات الدولة القائمة، وقد تتضارب تلك المصالح. لكن كنتيجة عامة، كلما تجذرت الديمقراطية الحقيقية والمحاسبة والتداول على الحكم، كلما ضعفت الدولة العميقة التي لا تفتقر قوتها إلا بالحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية، والتجسيد الفعلي لدولة الحق والقانون.

كلمات مفتاحية: الدولة القائمة، الدولة العميقة، التوافق، التضارب، المصالح

Abstract: This paper attempts to define the concept of the deep state, and discuss the elements that are fundamental to the core of the concept of the deep state. It aims to show the difference between the existing or apparent state and the deep state, by highlighting the characteristics and forms of the two states. The paper tried to determine the relationship between the deep state and the existing state in some countries, and it became clear that the concept of the deep state is limited and specific to each country and varies according to its political system and its historical and political conditions. Therefore, the paper concludes that the deep state interests differ from one country to another according to the system of government, and may correspond with the directions of the existing state, and those interests may conflict. But as a general result, the more true democracy, accountability and deliberation take root in governance, the weaker the deep state. There is no way to weaken the deep state's strength except by good governance based on true democracy, and the real embodiment of the state of right and law.

Keywords: Apparent state, Deep country, Compatibility, Inconsistencies, Interests

تعد الدولة من أهم محاور دراسة العلوم السياسية بوجه خاص، والعلوم الاجتماعية بوجه عام، بما تحتويه من معان متعلقة بشبكات المؤسسات والمصالح والمجموعات وعلاقات السلطة والقوة ومستوياتها المختلفة، والدول أنواع فهناك دول قوية ودول ضعيفة، هناك دول بنظام جمهوري وأخرى بأنظمة ملكية برلمانية. وركزت بعض الدراسات على تصنيف الدول إلى "الدولة - الأمة" و"الدولة - الحكومة"، أو الدولة الصالحة والدولة الفاسدة، وغيرها من التصنيفات.

وبعد مفهوم "الدولة العميقة" من المفاهيم الجديدة التي تثير الكثير من الجدل، حيث لا يوجد اتفاق على تعريف محدد له ولا على محدداته وأبعاده. بالإضافة إلى أنه يتشابك مع عدد من المفاهيم المستخدمة في الأدبيات السياسية، مثل مفاهيم "حكومة الظل"، و"الدولة الموازية"، و"الدولة البديلة"، و"دولة داخل الدولة"، وهي أنواع لا تقع في بؤرة الدراسة عادة.

وتعرض كافة التعريفات لشكل العلاقات بين المؤسسات المختلفة وبعضها البعض، هذا الشكل الذي ينتج عنه خريطة التفاعلات التي تؤثر على صناعة واتخاذ القرار السياسي والسيادي في أي دولة مّا أي كان نوع نظامها الاقتصادي والسياسي، ويدخل في ذلك التشابكات والمصالح والعلاقات المتبادلة.

وفي خضم هذه الصورة، فإن الإشكالية التي تناقشها هذه الورقة البحثية تتصل بالسؤال التالي:

ما هي حدود التوافق والتضارب في المصالح بين الدولة القائمة والدولة العميقة؟

وتحت هذه الإشكالية، تندرج تساؤلات فرعية، يجري عرضها على النحو التالي:

- ما هو المقصود بالدولة العميقة ؟
- ما هي السمات العامة التي تتصف بها والأدوات التي تستخدمها؟
- كيف تتوافق وتتضارب مصالح كل من الدولة القائمة والدولة العميقة؟
- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف قوة الدولة العميقة؟

إن معالجة الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة، تقتضي الاعتماد على فرضية أساسية مفادها أنه كلما ساد الحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية في نظام الحكم طغت هيمنة الدولة القائمة على الدولة العميقة.

ويهدف المقال إلى محاولة إبراز الفوارق بين الدولة القائمة أو الظاهرة والدولة العميقة، من حيث السمات والخصائص، بالاعتماد على منهجية قوامها الإطار الاستكشافي الوصفي.

ويبدأ المقال بالتطرق إلى مفهوم الدولة بصفة عامة ونشأتها ومكوناتها وأشكالها، ثم محاولة معرفة نشأة مفهوم الدولة العميقة وأهم التعريفات التي قدمها الباحثون لهذا المفهوم، وعرض سمات الدولة العميقة وأدواتها. ونلقي أخيرا نظرة على حالات الدولة العميقة في كل من تركيا ومصر والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كنماذج، والختام بمحاولة الإجابة على الإشكالية وطرح أهم النتائج.

أولاً: مفهوم الدولة:

ظهر نموذج الدولة، باللغة الفرنسية (Etat) وباللغة الإنجليزية (State)، في أوروبا الغربية لدى الخروج من الإقطاعية، وارتفع تدريجياً إلى مستوى الصورة النموذجية لمعظم أشكال التنظيمات السياسية. وساهمت التحولات على الصعيد الدولي في تثبيت هذا النموذج وانتشاره في أرجاء واسعة من العالم.

1. نشأة الدولة ومكوناتها:

ترجع فكرة الدولة تحديداً إلى فجر الفكر الإغريقي، منذ أن نظر لها أفلاطون في مؤلفه "الجمهورية"، لكن المفهوم الحديث لهذا اللفظ، كمنظومة سياسية، واضحة المعالم، لم يتبلور إلا في القرن السادس عشر، حيث نشأت الدولة الحديثة بعد معاهدة ويستفاليا للصلح عام 1648، وكان هدف قيام هذا النموذج هو الحفاظ على القوميات والحدود ووضع أطر واضحة للعلاقات بين الدول وشعوبها، وإنهاء حالة الصراع التي كان أحد أسبابها، وفق نظرة من أبرموا هذه المعاهدة، هو وجود الإمبراطوريات وعدم وجود ترسيم واضح للحدود، مما يؤدي إلى زيادة الصراعات بين الشعوب وأنظمة الحكم المختلفة في ذلك الوقت.

وتعد الدولة أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع، المتكون من مجموعة من المواطنين أو الرعايا، أو لبلد معين. وتمتلك في دلالتها العامة حدوداً إقليمية وإدارية وسياسية معروفة في الغالب تمارس داخلها قوانينها، وتتشكل من مؤسسات وأجهزة تمارس بواسطتها نفوذها، بحيث تركز شرعية هذه السلطة على السيادة المستمدة من الشعب أو الأمة. هذه الدلالة العامة للدولة جعلت منها تعبيراً عن القوة الجماعية للأمة، الشكل الأسمى لتجليها والانعكاس المؤسساتي الذي يعطيها الديمومة والنظام والقوة. ومن خلالها تمارس الدولة سلطتها من أجل توحيد المجتمع، إذ بدون توسطها، سيتعرض لا محالة للفوضى والانفجار والانحلال.⁽¹⁾

2. الدولة القومية ومبدأ السيادة:

ترتكز الدولة القومية الحديثة تركز على مبادئ ومن أهمها مبدأ "السيادة"، وهذا المبدأ يعد من المبادئ الرئيسية لفهم دور الدولة القومية، ففي إطار السيادة تمنح الدولة السلطة والحق المشروع في استخدام العنف والقوة وما في وسعها للحفاظ على النظام العام؛ فهي إذا لا تتحكم في المؤسسات فقط ولكنها أيضا تتحكم في المواطنين، مما يستتبع أن الدولة هي المشرعة للقوانين وهي التي ترى تنفيذ القانون في إطار ما تراه مناسباً للحفاظ على النظام العام، فهي تحتفظ بحقها في خرق القانون متى تتطلب ذلك. ساعد هذا النموذج على نشأة شبكات معقدة من العلاقات والمصالح التي على مر الزمان تجذرت في مفاصل وأجهزة الدولة المختلفة والتي - وفي لحظة تاريخية معينة - لا يمكن أن يحدث تغيير دون اقتلاع هذه الدولة من جذورها، فهي تدافع عن مصالحها بشراسة من خلال العديد من الوسائل والأدوات التي تمتلكها بفعل مفهوم السيادة الذي من خلاله تقوم بتبرير وشرعنة أفعالها. (2)

3. الدولة الأمة والدولة الحكومة:

إلى جانب مبدأ السيادة، أصبحت الدولة في مختلف مراحل تطورها، تشمل مفهومين معترفاً بهما، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً عضوياً. فهي من خلال المفهوم الأول، تدل على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم، وتعني بذلك "الدولة - الأمة". ومن خلال المفهوم الثاني الذي يعد أكثر تحديداً، تدل على أجهزة الحكومة في أمة معينة، أي "الدولة - الحكومة". وكما هي الحال في كافة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإن هذا التجمع يخضع لنظام تشرف عليه سلطة معترف بها ومقبولة، ومن هنا كانت نشأة السلطة في الدولة التي لا يمكن تسيير دفة الأمور بدونها. (3)

4. الدولة الصالحة والدولة الفاسدة:

الدولة، في نظرة أخرى، هي ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي، حيث تولدت حسب قانون طبيعي، حكمها مندرج تحت حكم المجتمع العام؛ فإذا بقيت خاضعة لقانون تولدها وظهورها كانت طبيعية أي معقولة، فلا ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع أو بينها وبين الفرد. أما إذا حصل تناقض لسبب غير طبيعي، ناتج عن خطأ إنساني متعمد، تنشأ في تلك الحال الدولة الاستبدادية الظالمة. وبهذا المنطق، فإن الدولة إما طبيعية وهي صالحة، وإما فاسدة لأنها غير طبيعية. (4)

إن الدولة الطبيعية تخدم المجتمع بقدر ما يخدم المجتمع الفرد العاقل: تنظم التعاون، تمهد طرق السعي، تشجع الكسب وطلب العلم. المطلوب منها بالأساس الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج، أي ردع العنف اللامعقول، مادام له أثر بين البشر. وبقدر ما تتقدم الإنسانية في سبيل العلم والرفاهية والسعادة، بقدر ما تخف ضرورة اللجوء إلى الدولة بشأن المحافظة على السلم، فتتلاشى وسائل الدولة الزجرية والقمعية، داخليا على الأقل في المرحلة الأولى.

أما الدولة الفاسدة، المناقضة للمجتمع، المبنية على العنف واستعباد الناس، فليست سوى مؤامرة ضد الإنسانية. لقد أنتجت تاريخيا عملية سطو قام بها "النبلاء" والكهان الذين اختلقوا خرافة الإنسان الشرير، أسطورة الفرد غير الاجتماعي الذي يفضل الجهل على العلم ويسعد عندما يلحق الضرر بأخيه الإنسان. هذه خرافة اختلقها أقلية شريرة لتثبيت حكمها والدفاع عن امتيازاتها. إن دولة السطو هذه، التي لا تخدم المجتمع، هي دولة فاسدة غير طبيعية.⁽⁵⁾

ثانيا: مفهوم الدولة العميقة:

أصبح استخدام مصطلح الدولة العميقة في السنوات الأخيرة أكثر اتساعا في النقاشات السياسية والتقارير الإعلامية، غير أن المصطلح يستخدم في كثير من الحالات بطريقة مرتجلة نوعا ما لوصف النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات الغامضة القائمة بين مراكز صنع القرار، ما جعل مفهوم الدولة العميقة وتحليل كنهها لم يتبلورا بما يكفي، ولا يسمحان بالتمييز بين الأسباب والنتائج. لكن ذلك لا يمنع من البحث في نشأة هذا المفهوم وتعريفه لتوضيح السياقات التي يمكن أن تنشأ عنها الدولة العميقة.

1. نشأة المفهوم:

نشأ مصطلح الدولة العميقة أولا في تركيا في تسعينيات القرن العشرين للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين أخذوا على عاتقهم حماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية، وكان ذلك أول تعريف وظهور لمفهوم الدولة العميقة.⁽⁶⁾

انتقلت هذه الظاهرة من تركيا إلى روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي مثل رومانيا، وكانت الشرطة السياسية السوفيتية (المخابرات الروسية) تعمل سرا كدولة عميقة، للسيطرة على الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية، وتم وصف المخابرات بأنها "دولة داخل الدولة". وعند هذا الحد، كانت الدولة العميقة أجهزة

سرية تعمل بطريقة مشروعة أو غير مشروعة للمحافظة على كيان الدولة القائمة بالفعل. لكن هذا الوضع تغير بعد ذلك، وظهرت كيانات عميقة تسعى إلى استغلال أجهزة الدولة لتحقيق مصالحها.⁽⁷⁾

برز بعد ذلك المفهوم بتعريفات مشابهة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعمل على حماية مجموعة من شبكات المصالح المختلفة. وتردد مفهوم الدولة العميقة في العديد من الدول، ولا سيما في الوطن العربي وخاصة فيما بعد الانتفاضات العربية التي تعاقبت على العديد من العواصم العربية وما آلت إليه الأحداث، حيث شهدت تحولات أظهر مفهومًا واضحًا للدولة العميقة التي تمثل المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية والجهاز الإداري التي تجتمع كلها على هدف الحفاظ على مصالحها ضد أي تهديد والعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه بما يحفظ تلك المصالح المتشابكة، كما تقوم بذلك بدعوى الحفاظ على الأمن القومي ضد التهديدات الخارجية.

ولم يكن مفهوم الدولة العميقة وليد اللحظة، دون أي مقدمات أو ترتيبات، فلقد تم تهيئة المناخ المناسب من أجل إبراز ذلك المفهوم وكى يعمل بشكل فعال ويؤدي دوره على أكمل وجه. هذا المناخ كان دائما نموذج الدولة القومية الحديثة بأجهزتها ومنهجها وفلسفتها في الحكم والسلطة.⁽⁸⁾

2. تعريف الدولة العميقة:

هناك الكثير من التعريفات لمصطلح الدولة العميقة، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن "مجموعة من المصالح السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية يسيطر عليها عدد من الأشخاص واللوبيات أو المؤسسات للحفاظ والدفاع على مصالحهم المكتسبة بطرق غير قانونية أخطرها ذات المدى السياسي لأنها تقوض العمل السياسي".⁽⁹⁾

وفي تعريفين آخرين: "الدولة العميقة غير المنتخبة هي المؤسسة الدائمة التي تُسير الإدارات المنتخبة"، وأن "الدولة العميقة هي التي تضع السياسات وتقرر من سيكون رئيساً وتضع له البرامج والاجندات وتمول حملاته الانتخابية".⁽¹⁰⁾

وعرفها زهير حامدي بأنها "شبكة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي، وهي تتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة الدولة والقوات المسلحة والأمن والقضاء ومجموعات المصالح. وتستخدم هذه الشبكة نفوذها في مفاصل الدولة والجيش والأمن، علاوة على العنف

من أجل التأثير بطريقة خفية، أغلب الأحيان، في النخب السياسية والاقتصادية، لضمان تحقيق مصالح معينة سياسية كانت أو اقتصادية". (11)

ويعرفها مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث بأنها التحالف العميق الذي يجمع في طياته بنين الدولة المختلفة؛ من جهاز إداري وسياسي وإعلامي ومؤسسات عسكرية واستخبارات وقضاء ومثقفين ورجال دين ودعاة وشيوخ قبائل ورجال أعمال.. إلخ.

فهي - وفق نفس التعريف - ليست "دولة داخل دولة" كما يحلو للبعض وصفها، بل هي الدولة ذاتها بترتيباتها المؤسساتية، وتنظيمها المتجذر والممتد أفقياً ورأسياً، وبقدراتها القمعية والإكراهية، وبأدواتها التضليلية والتجسسية والمتابعة، وإطارها الإعلامي والثقافي والديني والقبلي، التي تبني لها الشرعية الزائفة وتزين لها سلوكها المشين. (12)

وتعتبر الدولة العميقة، في تعريف آخر، تركيبة معقدة ومتداخلة أشد التداخل، تجتهد ألا تترك مجالاً إلا واكتسحته وزرعت أذرعاً لها فيه، سواء كان ذلك المجال سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو حتى رياضياً، أو أي مجال مهما صغر حجمه وقلّت قيمته، وكان له تأثير. وهذا يعني أن اختراقها قد يكون مستحيلاً، وتفتيتها من الداخل أمر يحمل الكثير من المجازفة والخطورة، إذ قد يتفتت بتبعاتها كيان الدولة ككل. (13)

ويعبر المصطلح أيضاً عن الطبيعة الشبكية لهذه الدولة، إذ تبدو هذه الأخيرة على شاكلة بناء شبكي متراس، يتكون من العناصر الرفيعة في النظام، تجمعها مصالح اقتصادية ومشاريع تجارية ومالية، وعلاقات اجتماعية وعائلية، وطقوس احتفالية، وانتماءات طائفية وما سواها. إنها ليست دولة داخل الدولة. إنها الدولة ذاتها، بترابيتها المؤسساتية، وتنظيمها العمودي والأفقي، وبأجهزتها في القمع والإكراه، وبأدواتها في التجسس والتضليل، وبأطرها الإعلامية والثقافية والدينية، التي تبني لها الشرعية وتزين لها السلوك. (14)

وتعرف ريم أحمد عبد المجيد الدولة العميقة بأنها "دولة غير مرئية وسرية وتوازي الحكومة العلنية الشرعية. وهو ما يوضح لنا مظهرين من مظاهر الدولة العميقة وهما؛ الغموض والسرية، وعدم القانونية. والدولة العميقة لها امتداد رأسي وأفقي، فهي تتمدد داخل الدولة الواحدة، وترتبط بعلاقات مصلحة دائمة مع الجماعات المناظرة لها على المستوى الإقليمي والدولي". (15)

وحيث تسود الدولة العميقة، فإن الدولة لا تستطيع أن تفرض سلطتها وهيبتها على هذه المنظومة السياسية المتشعبة والغامضة والمراوغة التي يتحكم فيها أساطين المال، ورجال الأعمال، وكبار السماسرة

والمضاربون في الأسواق المالية والتجارية، وجماعات الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي التي تعمل من وراء الستار، في حين يقبع موظفو الدولة في مكاتبهم ومواقعهم لتنفيذ التوجيهات والتعليمات والأوامر الصادرة إليهم من مراكز صنع القرار التي لا يعلمون شيئاً عن دهاليزها وكهوفها المعتمة. (16)

نصل، على ضوء ما تقدم، إلى تعريف مفاده أن الدولة العميقة هي أجهزة حكم غير منتخبة تعمل على التحكم في مصير الدولة القائمة بالاعتماد على عناصر موجودة في مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية، وذلك من خلال التأثير وتوجيه مؤسسات الدولة الرسمية وقراراتها السياسية، وفق أهداف تخدم مصالح هذه الدولة العميقة، وتصل إلى حد التضارب مع الدولة القائمة إذا لم تتوافق مع خدمة أغراضها.

ثالثاً: سمات وأدوات الدولة العميقة:

يتضح مما تقدم أنه لا يوجد تعريف ذو دلالة واحدة موحدة لمصطلح الدولة العميقة، غير أنها تأخذ سمات وتبنى أدوات ووسائل تكاد تكون مشتركة في معظم الدول.

1. سمات الدولة العميقة:

من بين السمات الرئيسية للدولة العميقة، كونها قوة خفية تهيمن على مجرى الحياة السياسية في الدولة، وهي تعمل إما من خارج إطار النظام السياسي الظاهر لضبطه وضمان انصياعه، وإما من جهة كونها جزءاً منه تستهدف إعاقته، أو تتوظف من طرفه لخدمة أغراضه. وذلك إلى جانب سمات أخرى، نذكرها بشيء من التفصيل، وهي: (17)

- **الغموض والسرية:** فمعظم التعريفات أقرت أنهما سمتان رئيسيتان للدولة العميقة، فهي غير موجودة بشكل علني مرئي كالحكومة الرسمية لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجه.
- **كيان غير قانوني:** فهي تعمل خارج إطار القانون كما أن ممارساتها تخرق القانون والدستور بشكل واضح من خلال عمليات التزوير والفساد والاعتقالات للمعارضين لها. كما أنها لا تخضع للمحاسبة أمام القانون على أفعالها لما لها من نفوذ قوي يمكنها من حماية نفسها.
- **حماية وتحقيق مصالحها:** فالهدف من هذه التحالفات هو حماية مصالحها الذاتية حتى وإن تعارضت مع الصالح العام.

- **تشابك المصالح:** لأن ضمان استمرار هذه الدولة يكون في تنظيمها الشبكي، بمعنى اعتماد كل طرف على الآخر في تحقيق المصلحة الذاتية دون تعارض أو تناقض في المصالح، وبالتالي تكون مسئولية الحفاظ على الكيان وحماية أفراد الشبكة هي مسئولية جماعية، وأحياناً يتم دعم هذه الآلية بعلاقات زواج ومصاهرة بين أعضاء تلك التحالفات.

- **تحالف واسع النطاق:** هذه التحالفات غير موجودة فقط في الجهاز البيروقراطي للدولة، ولكنها تتسع لتشمل بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة والقضاء والإعلام بالإضافة إلى البيروقراطيين، كما أن هذه التحالفات لا تنشأ فقط داخل المؤسسات الرسمية للدولة، فقد تنشأ من عناصر أهلية وغير رسمية ولكنها تبسط نفوذها وتتغلغل داخل المؤسسات الرسمية، هذه العناصر قد تكون أفراد، أو كيانات تقليدية (قبيلة، طائفة، أصحاب ديانة، عرق معين) رجال أعمال، منظمو المجتمع المدني، والأحزاب، ... إلخ.

- **ازدواجية العمق:** ونعني بذلك العمق الزمني، وعمق (قوة) التحالف. أما العمق الزمني فيشير إلى أن هذه التحالفات السرية تعمل على إبقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول فترة ممكنة وتسعى جاهدةً لردع وإفشال أي محاولة من شأنها تغيير هذا الوضع وهو ما يفسر عدم وجود تغيير فعلي في الديمقراطيات الفتية، فكل ما يتم من إجراءات لتحقيق الديمقراطية يكون شكلياً، وذلك بسبب وجود الدولة العميقة التي تفشت في كافة أرجاء الدولة وأحكمت قبضتها جيداً على كل مؤسساتها لفترة طويلة من الزمن بشكل جعلها تنجح في إفشال التغيير، وهو ما يحدث بوضوح في بعض الدول الأفريقية التي يستمر فيها الحكام لفترات طويلة في الحكم.

والمعنى الثاني للعمق: هو عمق التحالفات وصلابتها وقوتها، فهذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل رأسي وأفقي. كما أنه كلما استمر تطابق المصالح بينهما زادت صلابة وعمق التحالفات، ولتحقيق ذلك تستخدم أدوات ووسائل وألاعيب (نسب، مصاهرة، شراكات تجارية، إلخ) حتى تتحكم في مفاصل الدولة. بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح.

وتذهب بعض التفسيرات للدولة العميقة أنها ليست تحالفاً، بل هي مجموع عدة مجموعات تعمل ضد بعضها البعض خلف الكواليس، كل منها يسعى لتنفيذ الأجندة الخاصة بها؛ وهي بذلك تناقض مفهوم "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تدير شؤونهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح.

وهناك من يرى أن الدولة العميقة ليست مجموعة متماسكة وليس لها هدف واضح، بل هي شبكة متزامية الأطراف تمتد عبر الحكومة وفي القطاع الخاص. لكن عدم التماسك يؤدي إلى ظهور تعارض في المصالح وخلافات بين أعضاء التحالف والذي ينتج عنه تفكك التحالف وزوال الدولة العميقة. إلا إذا كانت الجماعات التي تشكل الدولة العميقة متفاوتة القوة. على معنى أن الجماعة القريبة من مركز صناعة القرار في الدولة المرئية، هي الجماعة التي تحدد شروط اللعب داخل الدولة العميقة. بمعنى أنها تستطيع التخلص من تعارض المصالح واستعادة التوازن داخل الدولة العميقة، وذلك بالتخلص من بعض الأفراد الذين يسببون التوتر وعدم الاتزان، ويتم التضحية بهم لكي يستمر الكيان العميق

الدولة العميقة تظهر بقوة في مراحل التحول الديمقراطي، ففي مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تُقام انتخابات حرة ويتولى المناصب مسؤولون جدد سعيًا لإحداث تغيير، وفي أحيان كثيرة تفشل علمية التحول الديمقراطي، بسبب وجود تشكيلات أو تحالفات كانت مستفيدة من الحكم الاستبدادي تعمل على حماية مصالحها ومكاسبها من ذلك الحكم بعرقلة التحول الديمقراطي. (18)

2. أدوات الدولة العميقة:

تستخدم الدولة العميقة أدوات متعددة منها: (19)

- تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة وذلك من خلال امتلاكها للشركات الاستثمارية والتي تتمكن من خلالها من التأثير على السوق، وكذلك إشرافها على المشروعات الاقتصادية وبذلك تصبح لاعب أساسي في الحياة الاقتصادية، أضف إلى ذلك سيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية من خلال تعيين رجال القوات المسلحة المتقاعدين في المناصب العليا، وفي بعض الدول لا تحتاج القوات المسلحة إلى تعيينهم في الجهاز الإداري، فنفوذهم يمكنهم من اختراق الجهاز الإداري وتحقيق أهدافهم دون اللجوء للتعيين، وبذلك تتمكن المؤسسة العسكرية من حماية مصالح الدولة العميقة، كما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقا.

- وتقوم الدولة العميقة أحيانا بانتهاج الحيل والخداع على المواطنين من أجل الحفاظ على النظام العام ومنظومة القيم والمعتقدات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر للدولة. ويستخدم مفهوم "الدولة العميقة" لوصف السلطة التنفيذية التي تعمل سرا باعتبارها جزءا من الدولة، وتقوم بأعمال وعمليات غير مشروعة وبشكل سري، وإذا ما ظهرت هذه العمليات السرية للعلن، لا أحد يتحمل مسؤوليتها، وبهذا المعنى

فإن "الدولة العميقة" عادة ما تواجه مشكلة تتعلق بالشرعية، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق إبقاء عملياتها سرية.

- استخدام الجهاز الإداري البيروقراطي يعد أحد أدوات الدولة العميقة، وهو فرع عن القانون من أجل إطالة العمليات الإدارية على المواطنين، والتي من خلالها يعمل الموظف على الحفاظ على النظام العام وعدم إعطاء للمواطن الفرصة بالاعتراض أو أحداث خلل في تلك المنظومة.
- وتقوم الدولة بامتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل ما أو بآخر ببقاء النظام العام على ما هو عليه، وفي سبيل ذلك تقوم بافتعال الأحداث والوقائع التي من خلالها تتحكم في مسألة العرض والطلب واتجاهات السوق.

الدولة العميقة، كيان حقيقي، تظهر في حالات الضعف والتحول غير المكتمل، بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح.

ومن بين أدوات عمل الدولة العميقة كي تحافظ على شبكات المصالح بداخلها هو استخدام العنف في إطار حالات استثنائية خارج إطار القانون وهو ما يعرف بحالة الاستثناء، والتي يتم فيها اتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية بدعوى الحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي وأنه هناك دائما عدو مترصد لا بد من التأهب دائما لصدده عن ما يشكله للدولة من تهديد، وفي إطار ذلك تقوم الدولة بقمع المعارضين وكل من هم لا يشعرون بالرضا عن أداء الدولة بشكل عام والسياسي بشكل خاص، ويكون الهدف هو إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء. وليس بعيدا أن يتم استغلال المؤسسات الدينية التي تسيطر عليها الدولة لتبرير تلك الإجراءات من الناحية الدينية حتى يتم إضفاء طابع "شرعي - ديني" على ممارسات الدولة الأمر الذي يدفع المواطنين بالتزام الصمت. (20)

ويدخل في نطاق أدوات الدولة العميقة أيضا، تعيين الضباط المتقاعدين من الخدمة العسكرية في مجالس إدارات الهيئات والشركات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية. وكي تستكمل هذه المعروفة، تقوم بتوجيه الحملات الدعائية في الإعلام والتحريض وتوصيل رسائل الدولة بشكل مباشر وغير مباشر، والمساهمة في خلق الحيل والخداع وتضخيم العديد من القضايا الفرعية على حساب القضايا الكبرى لتحريك الرأي في اتجاه يحافظ على الدولة والنظام العام، ولن يكون هناك مجالات للشك في خضوع وسائل الإعلام المختلفة لأجهزة الدولة العميقة التي ترعى وتمول مثل ذلك الدور. (21)

وتلجأ الدولة العميقة، في بعض الأحيان، إلى استخدام أدوات أخرى مثل العنف قمع المعارضة واغتيالهم أحياناً، كما يُعد المال الأداة الأكثر فعالية في يد الدولة العميقة والتي تتمكن من خلاله من تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها.

وتزاول الدولة العميقة سلطاتها باستخدام القهر الذي تمارسه أو تهدد به. ولا تستمد وجودها من قدرتها على العنف فقط، ولكن من قدرتها على بناء علاقات زبونية مع أفراد خارج الدولة أيضاً. فالطبيعة الفضفاضة للدولة العميقة تسمح بتأسيس علاقات نفعية مختلفة، حيث تستطيع عناصر داخل الأجهزة الأمنية أن تبني علاقات مع الجريمة المنظمة، عبر التفاوض على موارد تجارية أو حماية، مقابل استخدام قدرتها على العنف خارج نطاق القانون عند الضرورة، ويمكن أن تكون الدولة العميقة ضالعة بعمق في السوق، وذلك باستغلال مواقعها داخل الدولة للحصول على الربح، وللقيام بمعاملات في السوق السوداء وغيرها من أشكال الإثراء الشخصي. (22)

رابعاً: دراسة حالات الدولة العميقة في بعض البلدان:

ظهر مفهوم الدولة العميقة بشكل فعلي في تركيا. وظهرت دول عميقة أخرى في شتى بلدان العالم بأشكال مختلفة ومتباينة حسب المصلحة على غرار باكستان وإيران، وأيضاً مصر حيث أطاحت بالمسار الديمقراطي الذي تمخض عن ثورة الربيع العربي. وبرزت في تونس "دولة الفساد" برفع الأسعار والفلتان الأمني عقاباً للمتظاهرين. وفي الجزائر، بدأ تداول مصطلح "الدولة العميقة" إثر اندلاع الحراك السلمي الذي أطاح بالعهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة. بينما تنشطر الدولة العميقة في الولايات المتحدة إلى مظهرين تجليا باختلاف المصالح.

1. الدولة العميقة في تركيا:

ارتبط مصطلح "الدولة العميقة" عملياً بتاريخ تركيا الحديث، في أواخر الدولة العثمانية وتقسيم ما سمي بتركة الرجل المريض بين الدول الاستعمارية، وارتبط بالجماعات السرية والتنظيمات شبه العسكرية، على غرار جمعيات (الاتحاد والترقي) و(تركيا الفتاة)، واستمر استخدامه في سياق الدولة الحديثة التي أسس لها مصطفى كمال أتاتورك. واستحكمت الدولة العميقة بعد انقلاب 1960 وإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس، وبقيت كذلك خلال أربعة عقود تصنع وتوجه الحياة السياسية لتركيا، إلى أن برز رئيس الوزراء

رجب طيب أردوغان سنة 2007 وتصدى للقادة العسكريين بإزاحتهم وملاحقتهم قضائياً. (23) وقد صرح حينها أردوغان بالقول أنه لا يتفق مع "من يقول بأن الدولة العميقة غير موجودة، بل هي موجودة. وكانت موجودة دوماً، ولم تبدأ مع الجمهورية، بل تعود إلى الأزمنة العثمانية، فقد وجب التقليل من دورها، ولو أمكن إزالتها من الوجود". (24)

وظل أردوغان خلال سنوات حكمه يشكو من سطوة ما كان يطلق عليه "الدولة العميقة"، وهي ذلك الكيان الذي كان يضم غلاة العلمانيين والقوميين المتطرفين المناهضين للإسلام السياسي من جيش وشرطة وقضاء وإعلاميين وبيروقراطية. وقد سعى أردوغان في مطلع حكمه إلى استخدام شعار تصفية الدولة العميقة لتبرير إصلاحاته السياسية وتقرير تعديلاته الدستورية التي عززت من قبضته على السلطة، وفاقمت من تضيقه بالإعلام وقلصت من النفوذ السياسي المتعاطم للقضاء والجيش، فيما أتاح له ولحزبه تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية أعانته على البقاء في الحكم وتثبيت دعائم وأركان حزب العدالة والتنمية. وكانت الدولة العميقة في تركيا انعكاساً لسيطرة الجهاز العسكري القوي الخفي على عجلة ومفاصل الدولة التركية. (25)

2. الدولة العميقة في مصر:

إن تطور ما يسمى الدولة العميقة في مصر يختلف عن الحالة التركية؛ من جهة أنها ليست سرية، وأنها مرتبطة بالسيطرة المعروفة للجيش على مجرى الحياة السياسية المصرية. (26)

يعد تدخل المؤسسة العسكرية في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي في مصر من أقوى علامات تغول الدولة العميقة، وذلك من خلال امتلاكها للشركات الاستثمارية التي لها القدرة على التأثير على السوق، وكذا إشرافها على المشروعات الاقتصادية وسيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية من خلال تعيين رجال القوات المسلحة المتقاعدين في المناصب العليا.

ولا يمكن في هذا السياق، النظر إلى تدخل الجيش المصري في المشاريع الاقتصادية الكبيرة بعد 30 جوان 2013، على أنه من بين أدوات الدولة العميقة، لسبب بسيط، وهو أن الدولة الرسمية القائمة كلفت الجيش بأداء هذا الدور، لمجابهة الدولة العميقة في مصر. ومع ذلك، فإن هناك خطورة من استمرار هذا الدور في المستقبل، لأنه يخلق مع الوقت ظروفاً مواتية لتحالفات جديدة تزيد من قوة الدولة العميقة. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار العلاقة العكسية التي تربط الدولة القائمة بالدولة العميقة السابق ذكرها.

كما أن البيروقراطية أداة أخرى تستخدمها الدولة العميقة وذلك من خلال التمسك بأنماط وقواعد الإدارة وعدم تغييرها، فالبيروقراطيون هنا يمثلون قوة منظمة تقود المقاومة السلبية لأي برامج أو سياسات تضعها القيادة السياسية، مخالفة لمصالحهم. بالإضافة إلى التحكم في الاقتصاد خاصة من قبل رجال الأعمال والشركات الخاصة، فتلجأ الدولة العميقة إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من خلال التحكم في العرض والطلب وذلك من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل ما أو بآخر ببقاء النظام العام على ما هو عليه.⁽²⁷⁾

ولذلك، فإن اختراقها أمر متعذر لدرجة الاستحالة، وتفجيرها من الداخل أمر محفوف بالمجازفة وبالمخاطر، إذ قد يفتت بجريرتها كيان الدولة بالجملة والتفصيل. فلو سلمنا مثلاً بإمكانية العصف برأس الدولة وحاشيته في انقلاب عسكري، "سلمي" أو دموي، فإن ذلك لن يؤدي المنظومة، ولا من شأنه أن يقوض النظام، وذلك لسببين اثنين:⁽²⁸⁾

- **الأول** لأن المؤسسة العسكرية هي أصلاً إفراز النظام وصناعة المنظومة. إنها مكون من مكونات الشبكة، حتى وإن تصدرت بعد انقلابها واجهة ذات النظام، أو مقدمة ذات المنظومة.

- **والثاني** لأن العملية، عملية الانقلاب، أتت من داخل النسق وليس من خارجه. لذلك، فهي لم تلجأ إلى العملية إياها إلا بغرض إعادة ضبط إيقاعه (النسق أقصد)، بعدما يكون قد أصابه الوهن، أو تراجعت الرابطة التي أشرنا إليها من قبل، أو اشتدت الطموحات الفردية بداخله.

الانقلاب العسكري هنا ليس انقلاباً على الدولة العميقة، إنه مجرد إعادة بناء وترتيب لعناصر المنظومة القائمة، دون المس بطبيعة أركانها، أو بالوضعية المادية والاعتبارية التي يتمتعون بها. وقد يختلف أمر الانقلاب في حالتي الانتفاضة أو الثورة من حيث الدرجة، لكنه لا يختلف معهما كثيراً من حيث الطبيعة، إذ لو تسنى لمكون من مكونات الدولة العميقة أن يتوارى مؤقتاً، فإنه سرعان ما يعد العدة للعودة بقوة، إما من خلال تلغيم "المؤسسات الجديدة"، وتشديد الخناق عليها إلى حين تماويها، وإما عبر القبول بها كأمر واقع، لكن مع عدم الانصياع لقوانينها، والعمل على حصر مفعول هذه الأخيرة في حده الأدنى. ويبدو من الحالة المصرية أن ذهاب رأس النظام لا يعني بالضرورة ذهاب المنظومة، كلية أو في بعض مكوناتها، إذ هي ليست ظاهرة مادية تنتفي بانتفاء بعدها المادي.

3. الدولة العميقة ومنظومة الفساد في الجزائر:

يعتبر الباحث محمد شرقي، أن الدولة العميقة في الجزائر برزت بشكل علني في ظل الحراك الشعبي، وهي بمثابة المؤسسة أو الجماعة التي عملت بشكل مباشر أو غير مباشر على عرقلة مطالب الحراك وعنفوانه السلمي، الذي صدح به الشعب الجزائري من أجل القضاء على كل أشكال الفساد والمفسدين، والتحرر والانعتاق نحو الارتقاء العالمي والالتحاق بمصاف الدول الصاعدة. وهي الدولة العميقة التي سمحت، خلال عقدين من الزمن، بظهور عشرات الآلاف من الأثرياء فجأة دون ممارسة عمل منتج، وهي التي بذرت الملايير من دولارات المال العام، وهي التي وجهت الرأي العام بما يخدمها عن طريق فبركة دكاكين إعلامية سمتها قنوات إعلامية تلفزيونية. (29)

وقد وقفت الدولة العميقة موقفا مضادا ضد الحراك السلمي منذ بدايته، بالتشكيك في قدرته على الأخذ بزمام التغيير السلمي نحو الأفضل والاستقرار، وشنت عليه حملة كذب في حق كل نشاطاته المفترضين، ولم تتوان في فبركة الشائعات، وشن حملات التخويف والتهديد حتى لا تخرج الجماهير إلى الشارع، واصطنعت عمليات تخريب لتشويه سلمية الحراك. ولجأت إلى شبكات التواصل الاجتماعي وجندت الذباب الإلكتروني بمعلومات وأخبار خاطئة وبمنشورات مغرضة لزرع الانقسام في أوساط المتظاهرين المطالبين بالتغيير السلمي للنظام وبوضع حد للمنظومة الفاسدة التي تستمد منها الدولة العميقة مبرر وجودها وإصرارها على بقاء نفس النظام.

وكان للوثبة الشعبية الهائلة التي تحولت إلى حركات احتجاجية مطلبية سياسية ضخمة، وقع مزلل على أجنحة النظام التي دخلت في صراع، ووصل الخلاف ذروته بعدما اجتمع شقيق ومستشار الرئيس السابق مع رجل المخابرات السابق الجنرال توفيق قصد وضع خريطة لاحتواء الحراك وإقالة قائد الأركان قايد صالح. وجاء بيان مؤسسة الجيش لتسترجع زمام المبادرة تحت غطاء المادة 102 من الدستور. فكانت المرحلة الموازية لمؤسسة الجيش، تفكيك يؤر المقاومة داخل أجنحة النظام وخاصة الرئاسة والدولة العميقة التي تمثلها رموز الفساد المالي وشبكة علاقات المصالح الواسعة والمعقدة. (30)

وبناء على حالة الجزائر، نلاحظ أن ضعف الدولة العميقة والدولة الظاهرة معا وتآكل هيبتها حدثا في مراحل انتفاضة الشعب وبداية التحول الديمقراطي، كنتيجة للانقسام وظهور الصراعات إلى السطح بين هذه الأجنحة، ما يثبت تحولها من توافق إلى تضاد بعد ظهور تهديدات بزوال المكاسب والمنافع التي كان كل جناح ينهل منها.

4. الصراع بين دولتين عميقتين: حالة الولايات المتحدة الأمريكية

ترى بعض التحليلات السياسية أن الدولة العميقة الأمريكية إلى جانب الدولة العميقة التقليدية أو الكلاسيكية التي تولت إدارة أمريكا لعقود، كان بينهما ما يسمى بحكومة الظل تتشكل من بقية الأثرياء والقطاعات الصناعية والرأسمالية التي أوجدت تفاهما بين "الدولتين".

ولكن دخول دونالد ترامب معترك السياسة وفوزه بالرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2016، أخرج تداول مفهوم "الدولة العميقة" من محيط الحلقة الضيقة إلى الفضاء العام. فشعبوية سياسة ترامب أدخلت مفهوم الدولة العميقة إلى ساحة الثقافة الشعبية، ومن ثم أضحى هذا المفهوم جزءا من العقلية الأمريكية والخطاب السياسي الدارج في البلاد. ومن هذا المنطلق، أصبح 60 في المائة من الأمريكيين، يعتقدون فعلا أن نظام البيت الأبيض تحت سيطرة الدولة العميقة. (31)

وتتشكل هذه الدولة العميقة من حلقتين:

- الأولى، وهي الأساسية، تكوّن النواة الصلبة لهذه "الدولة"، وتأتي من داخل بيروقراطية الدولة، وتضم مسؤولين غير منتخبين يشغلون وظائف دائمة، ويحتلون مواقع مهمة ومفصلية في منظومة الدولة الإدارية - الأمنية، كوزارات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والعدل والمالية.

- يضاف إلى هؤلاء، مسؤولون من الوكالات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمن القومي، وهي سبع عشرة وكالة وجهازا متخصصا، تقف على رأسها وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، وجهاز الاستخبارات، ومكتب التحقيقات الفيدرالي. (32)

وكانت قوى الظل منكفئة طالما أن مصالحها لا تتأثر ولا يتم الاعتداء عليها من قبل مؤسسات الدولة العميقة المنشغلة بمكاسبها. ويعتبر رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب ليس من مرشحي المؤسسة التقليدية العميقة، بل هو مؤثر على تحرك حكومة الظل الموازية وربما نخوض دولة عميقة أخرى لم تعد لامبالية بما تفعله الدولة العميقة التقليدية، بل صارت ترى أن من حقها أن تقرر أيضا شكل الرئيس ولونه ولسانه وتكتب له خطابات وشعاراته. (33)

وعلى هذا الأساس، فإن ترامب إما أن يكون نتيجة انشقاق ضمن الدولة العميقة التقليدية أو أن هناك نهاية لدولة عميقة كلاسيكية حكمت عقودا طويلة ولكنها تتعرض الآن للتحدي من دولة عميقة

تشكلت بحدوء في الظل خلال العقود الأخيرة، ووجدت أنها كبرت بما فيه الكفاية لتكون لها حصة في القرار السياسي بعد أن كانت مكتفية بأن تراعي القوة القديمة مصالحها المالية، إلى أن حدث الانهيار الاقتصادي الذي هدد مصالحها ووجدت أنه آن الأوان للحلول محل القوة القديمة أو مقاسمتها السلطة للحفاظ على مصالحها، لأن مغامرات القوة العميقة العسكرية من أجل مكاسبها الخاصة أدت إلى نمو غير متكافئ في الاقتصاد الأمريكي، حيث انتعش اقتصاد السلاح والنفط وتآكل الاقتصاد الباقي الذي لا يبيع السلاح والنفط.

هذا ما تسبب في أن ينمو اقتصاد العالم وخاصة في الصين على حساب الاقتصاد الأمريكي الذي لا ينتمي إلى صناعة السلاح وتجارة النفط والمال. وهنا بدأت طبقة من الأثرياء الجدد الذين نأوا بأنفسهم عن السياسة وقبلوا بحكومة الظل وصارت ترى أنها الأحق بقيادة الدولة والسيطرة على القوة العميقة التقليدية. هذه الطبقة التي تقود الاقتصاد الأمريكي المتضرر من سياسات صناعة الحروب تجد أن الحروب تفيد جزءا من النخب الرأسمالية الأمريكية وخاصة في المجمع العسكري الصناعي وشركات الطاقة والنفط العابرة للقارات، وهي حروب لا تعود كثيرا بالنفع على أثرياء حكومة الظل.⁽³⁴⁾

الخاتمة:

خلاصة القول، مفهوم الدولة العميقة فضفاض ومتسع وغامض، ولا يملك القدرة التفسيرية الكافية واللازمة لتقديم الإجابات الشافية. لكن يتضح مما لا جدال فيه أن الدولة العميقة، كيان حقيقي وليس خرافي، حيث أننا أمام تكتل وشبكة معقدة من العلاقات والتداخل بين أجهزة ومجموعات عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية ومدنية ودينية لمقاومة أي تغيير يطرأ من شأنه أن يهدد المصالح الحيوية التي يتوقف عليها وجود الدولة العميقة والقائمين عليها.

وكنتيجة، يمكن القول أن الدولة العميقة تظهر بشكل جلي في حالات الضعف والتحول غير المكتمل، بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح. ولا سبيل إلى ضعف قوة الدولة العميقة إلا بالحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية، وتبني سياسات تنمية عادلة، وتطبيق القانون على الجميع، والتمسك بالشفافية والمحاسبة والمساواة في الحقوق والواجبات، كل ذلك من شأنه أن يضعف قوة الدولة العميقة. ولذلك فإن حدود التوافق والتضارب بين الكيانين تتوقف على مدى تقاسم المنافع وتبادل المصالح، وعلى درجة الإدارة والمداينة بينهما.

- (1). سيدي محمد ولد ديب، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، ط 1 (عمان - الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 31.
- (2). ماجد الزاملي، "الدولة العميقة والقيادة"، موقع الجزائرية للأخبار، نشر في 2018/11/04، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <http://dzayerinfo.com/ar/الدولة-العميقة-والقيادة>
- (3). نبيل راغب، هيئة الدولة: التحدي والتصدي (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع)، 2004، ص 31.
- (4). عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط 10 (الدار البيضاء - المغرب: المركز الثقافي العربي، 2014)، ص 17.
- (5). المرجع السابق، ص 18.
- (6). إبراهيم السيد، "ما هي الدولة العميقة؟"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نشر في 2015/08/02، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <https://rawabetcenter.com/archives/10366>
- (7). ريم أحمد عبد المجيد، "نحو تأصيل نظري لمفهوم الدولة العميقة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، نشر في 2018/02/27، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <http://www.acrseg.org/40680>
- (8). إبراهيم السيد، "ما هي الدولة العميقة؟"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نشر في 2015/08/02، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <https://rawabetcenter.com/archives/10366>
- (9). محمد شرقي، "ما هي الدولة العميقة في الجزائر؟"، رأي اليوم، 2019/04/07.
- (10). عبد الحى زلوم، هل هناك في الولايات المتحدة دولة عميقة؟، نشر في 2017/03/14، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <https://www.raialyoum.com/index.php/عميقة-دولة-الولايات-المتحدة>
- (11). زهير حامدي، "انقلاب مصر: مقارنات تاريخية بتجارب أخرى"، مجلة سياسات عربية، العدد 04 (2013)، ص 67-68.
- (12). مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، "الدولة العميقة في اليمن .. النشأة والمستقبل"، موقع نون بوست، نشر في 2015/08/27، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <https://www.noonpost.com/content/8023>
- (13). مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، مرجع سابق.
- (14). يحيى البحيوي، منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي، موقع الجزيرة، نشر في 2014/11/18، شوهد في 2020/04/01، أنظر: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/18>
- (15). ريم أحمد عبد المجيد، مرجع سابق.

- (16). نبيل راغب، مرجع سابق، ص 49.
- (17). ريم أحمد عبد المجيد، مرجع سابق.
- (18). نفس المرجع.
- (19). ماجد الزامل، مرجع سابق.
- (20). إبراهيم السيد، مرجع سابق.
- (21). نفس المرجع.
- (22). باتريك أونيل (ترجمة: الحسن مصباح)، "الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن"، مجلة سياسات عربية، العدد 30 (2018)، ص 87.
- (23). عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة: فلسفة الصراع واستراتيجية المواجهة (استنبول - تركيا: رؤية للثقافة والإعلام، (2018)، ص ص. 09 - 10.
- (24). Mehmet BARLAS, *DERİN DEVLET*, Published on 29/01/2007, Consulted on 02/04/2020, See : <http://arsiv.sabah.com.tr/2007/01/29/yaz09-40-105.html>
- (25). بشير عبد الفتاح، "أردوغان بين الدولة العميقة والدولة الموازية"، موقع الجزيرة، نشر في 2014/03/27، شوهدي في 2020/04/01، أنظر:
- أردوغان-بين-الدولة-العميقة-و-الدولة-الموازية
<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/3/27/الموازية>
- (26). علي الجرباوي، "الدولة العميقة: محاولة لضبط المفهوم"، مجلة سياسات عربية، العدد 34 (2018)، ص 15.
- (27). ريم أحمد عبد المجيد، نفس المرجع.
- (28). يحيى اليحيائي، مرجع سابق.
- (29). محمد شرقي، مرجع سابق.
- (30). نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي (تلمسان: النشر الجامعي الجديد، (2020)، ص ص. 98-99.
- (31). علي الجرباوي، "الدولة العميقة: محاولة لضبط المفهوم"، مجلة سياسات عربية، العدد 34 (2018)، ص 8.
- (32). نفس المرجع، ص 10.
- (33). ماجد الزامل، مرجع سابق.
- (34). نفس المرجع.